الإعلام السوري تحت المجهر

بسام أبو عبد الله

نجحت وزارة الإعلام السورية في عقد المؤتمر الوطني الأول تحت شعار «حق المواطن في الإعلام»، وبغض النظر عن اعتراض البعض على هذا الشعار، وإمكانية استبدال «حق المواطن في المعلومة والمعرفة» به، كما أشار إلى ذلك عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق بطرس حلاق، لكن برأيي فإن هذا المؤتمر كسر جموداً، ورتابة كانت تسود العلاقة بين وسائل الإعلام، والمسؤولين في الدولة، ونقل العديد من القضايا إلى الواجهة من خلال نقاش شفاف ومسؤول غايته محاولة الوصول إلى مقاربات قابلة للتطبيق، واجتراح حلول لأمراض بدت مستعصية في قطاع الإعلام بشكل عام.

عانى الإعلام السوري كغيره من القطاعات الحكومية إرثاً وتراكماً بدا للبعض أنه صعب الحل، وهذا الإرث الثقيل يتمثل بالتعاطي مع الإعلام على أنه عمل وظيفي بيروقراطي، على حين إنه عمل مهني إبداعي يحتاج إلى الموهبة، والمواصفات والمعايير، إضافة إلى التأهيل العلمي، والتدريب المستمر، ولأن الاستسهال طغى في العديد من المراحل على الساحة الإعلامية وتنطح كثيرون سواء بالوساطة أم بطرق أخرى للظهور على الشاشات، أو العمل الإذاعي والصحفي، فقد أدى ذلك إلى ضعف واضح في أداء الإعلام الوطني السوري وإلى هجرة المشاهدين باتجاه محطات تلفزيونية أخرى، لأن معادلة المتابعة للشاشة أصبحت بيد المشاهد الذي يحمل الجهاز السحري ويقرر بثوان ماذا يتابع؟ وأين يتابع؟ ومن ثم فإن الارتقاء بأداء الإعلام السوري هو هم دائم، وشغل شاغل للعاملين في الوسط الإعلامي، وهو ما يتطلب منهم الاجتهاد والعمل الدؤوب والمستمر للحصول على المعلومة وتقديمها للرأي العام.

لا يستطيع أي مراقب محايد إلا أن يشير إلى المصاعب الكثيرة التي يعاني منها الإعلام السوري، ومنها الحصار المفروض عليه من محور العدوان، وهو أمر يجعل من إمكانية التطوير التقني له أمراً بالغ الصعوبة كذلك وإدخال تقنيات إعلامية حديثة على أدواته، ما يزيد من مصاعب مواكبة التطورات في عالم الميديا، ومع كل ذلك فإن هذا الإعلام تصدى بكل إمكاناته للعدوان على البلاد إذ إن الحرب الإعلامية والنفسية كانت جزءاً أساسياً من هذه الحرب القاسية والفاشية، ولكن ما يؤخذ على الإعلام السوري أن الخط البياني لتطوره خلال مرحلة الحرب كان صاعداً وهابطاً، وليس مستقراً، فقد برز في محطة جنيف مثلاً، وفي تغطية الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، ولكنه لم يبرز في محطات أخرى، ولم يطور من أدواته في شرح وجهة النظر السياسية السورية، أو في تفكيك أدوات محور العدوان «السياسية، الاقتصادية، الإعلامية، النفسية» بطريقة مشوقة وجذابة، واعتمد على الحوارات الطويلة من دون الاعتماد على الصورة البصرية والوثائق والأدلة، ومع كل الملاحظات التي يمكن الحديث عنها مطولاً، لكن لا يمكن إنكار اندفاع الكادر الإعلامي على كل المحاور للتصدي لمهام بدت له في البداية تحدياً جديداً مثل «الإعلام الحربي»، وقدم في هذا المجال تضحيات وشهداء وجرحى، كما تعرض الإعلاميون للتهديد والاغتيال والخطف، من ميليشيات الإرهاب والفاشية، ومع كل ذلك فإن تطوير الأداء الإعلامي هو تحد حقيقي أمام المؤسسات المعنية لجهة اللغة والمصطلح وسقف الحرية في تناول القضايا العامة، والتأهيل والتدريب والاجتهاد والتعب على العمل الإعلامي، وكل هذه القضايا تحتاج إلى عمل مستمر ودؤوب من كل المعنيين.

إن إحدى أهم الأدوات المستقبلية في رصد ردود فعل الشارع على الأداء الإعلامي، هي تفعيل عمل ونشاط مركز استطلاع متطور لبحوث الرأي العام، لأن التغذية الراجعة هي أساسية في معرفة مدى تفاعل الرأي العام مع البرامج الإعلامية ووسائل الإعلام المختلفة بهدف تصويب عملها وتطويرها المستقبلي، ذلك أن الدراسات العلمية المستندة إلى بحوث ميدانية، تعطي صاحب القرار القدرة على تصويب بوصلة العمل الإعلامي وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم القضايا الوطنية والعامة.

لقد شهد هذا المؤتمر نقاشات راقية وشفافة، وأدخل حراكاً كنا نحتاج إليه بين الإعلام وأصحاب القرار، وهو أمر يمكن تكراره بشكل دوري وقطاعي بحيث يكون الأمر مفيداً لصاحب القرار وللإعلاميين، وتكون وزارة الإعلام بذلك قد شكلت جسراً متيناً بين الإعلام والحكومة، بحيث يتحول هذا المنتدى إلى منتدى حواري دائم ينتج أفكاراً واقتراحات وتفاعلاً مطلوباً ودائماً بين الإعلام والناس.

لقد ظهر تحد جديد للإعلام التقليدي متمثل بالمواقع الإلكترونية وبوسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعني أن التأثير بالرأي العام لم يعد مقتصراً على وسائل الإعلام الحكومية أو الخاصة، الأمر الذي نصح من خلاله المؤتمرون بضرورة قوننة وسائل الإعلام الإلكترونية والترخيص لها، لتحقيق هدفين، الأول: تسهيل عملها، والثاني: مراقبة أدائها، وهو أمر جدير بالتنفيذ، ولكن هناك نقطة أخرى لا توليها الكثير من مؤسسات الدولة عنايتها، وهي ضرورة اعتمادها في الترويج لنشاطاتها وأعمالها من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بها، التي يجب أن تكون المرجعية الوحيدة لدقة المعلومة الخاصة بكل قطاع حكومي، بدلاً من النق الدائم بشأن تقصير الإعلام الحكومي في تغطية نشاطاتهم.

ثلاثة أيام عامرة بالنقاشات والحوارات الجادة والشفافة والصريحة، لأنها الطريق الأمثل لمواجهة التحديات وتذليل الصعاب وتركيب معادلة تبدو صعبة للغاية: «ليس لدينا موارد، ونريد إعلاماً قوياً ومنافساً» ولأن هذه المعادلة معقدة في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية، فإن المطلوب ليس عصاً سحرية، إنما عمل جدي ومسؤول يستثمر الموارد لإنتاج إعلام منافس ضمن الإمكانيات المتاحة.

أعان الله وزير الإعلام والإعلاميين على هذه المعادلة الصعبة والمعقدة، ولكن آمالنا كبيرة بأن نكون مخلصين لقضيتنا، وأن نعمل جميعاً على مواجهة هذا التحدي الكبير، مع تخفيف «الأنا» القاتلة باتجاه الـ«نحن» البناءة، لأننا جميعاً في قارب واحد اسمه «سورية»، وهو القارب الوحيد لنجاتنا جميعاً.

موسكو: مكافحة الإرهاب تتطلب مقاربات متزنة وموحدة وسورية في مقدمة محاربيه

| وكالات

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط وتسوية النزاعات، تتطلب وضع مقاربات متزنة وموحدة، على حين أكد وزير الدفاع سيرغي شويغو، أن سورية في مقدمة الدول التي تحارب تنظيم داعش الإرهابي، واعتبر أن العدوان الأميركي على قاعدة الشعيرات «شكل تهديداً» للقوات الروسية هناك، وعلى روسيا اتخاذ إجراءات أمنية إضافية.

وعبّر بوتين، في رسالة إلى المشاركين في مؤتمر موسكو للأمن الدولي تلاها أمين عام مجلس الأمن الروسي نيقولاي باتروشيف، وفق ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، عن «أمله في أن يشهد مؤتمر موسكو للأمن حواراً مباشراً حول محاربة الإرهاب»، مؤكداً أن المناقشات يجب أن تتركز بالدرجة الأولى على مسائل التسوية السياسية الدبلوماسية للنزاعات العديدة، وبالدرجة الأولى في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا.

وقال: «يتضمن جدول أعمال المؤتمر، في دورته الحالية، مواضيع مهمة تتطلب وضع مقاربات متزنة وموحدة. ويدور الحديث بالدرجة الأولى عن محاربة الإرهاب باعتباره الخطر الأساسي على الأمن العالمي والإقليمي».

بدوره أكد شويغو في كلمة له، وفق ما نقلت وكالة «سانا»، أن «الإرهاب الدولي يبقى الخطر الرئيسي الذي يواجهه العالم وأن سورية في مقدمة الدول التي تحارب تنظيم داعش الإرهابي».

وقال: «لم نستطع حتى الآن تشكيل جبهة لمحاربة الإرهاب في وقت ازداد انتشاره»، مشيراً إلى «وجود حاجة للتعاون» بين موسكو وواشنطن في سورية إلا أن الولايات المتحدة «لا تتفهم ذلك».

واعتبر أن العدوان الأميركي على سورية «شكل تهديداً» للقوات الروسية هناك وعلينا اتخاذ إجراءات أمنية إضافية»، وأضاف: إن «موسكو مضطرة لاتخاذ تدابير إضافية لحماية مجموعاتها في سورية بعد الضربة الأميركية الأخيرة لمطار سوري»، وشدد على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للعمل المشترك بهدف القضاء على الإرهاب في سورية.

وحذر شويغو من أن الإرهابيين في سورية يستغلون عدم تنسيق العمليات العسكرية الأميركية مع القوات الحكومية السورية، مؤكداً استحالة القضاء على التنظيم الإرهابي إلا بجهود موحدة من جميع الدول المعنية.

من جانب آخر، أكد شويغو تقويض القدرات العسكرية للإرهابيين بقدر كبير بعد تحرير حلب، إذ تواصل القوات السورية الحكومية بدعم من القوات الجوية والفضائية الروسية توجيه الضربات إلى فصائل «داعش» و«جبهة النصرة».

وأشار إلى نجاح مساعي روسيا وإيران وتركيا في تحقيق تقدم في الفصل بين «المعارضة السورية البناءة» وتنظيم جبهة النصرة الإرهابية.

وتحدث عن ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة لاستعادة الحياة السلمية في المناطق السورية التي يتم تحريرها من أيدي الإرهابيين، داعياً إلى تفادي الأخطاء التي سبق أن أرتكبت في أفغانستان والعراق.

وأوضح أن مثل هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد على عناصر أساسية عدة، منها منع انتشار أيديولوجية تنظيم داعش، ووضع دستور جديد للبلاد، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان، وإعادة إعمار الاقتصاد، وإزالة الألغام.

من جهته دعا وزير الخارجية سيرغي لافروف في كلمته، إلى «تشكيل تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب»، مبيناً أن «استخدام المعايير المزدوجة لبعض الدول يحول دون تشكيل هذا التحالف»، وقال: إن «الضربة الأميركية ضد سورية تؤجل آفاق تشكيل جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب».

كما دعا إلى «منع انتشار إيديولوجيا الإرهاب والتطرف في العالم وفرض الحظر الاقتصادي والتجاري على تنظيم داعش الإرهابي»، مؤكداً أن «الإرهاب اتخذ أبعاداً لا مثيل لها في الوقت الحالي كما نشاهد تصعيد التوتر على المستوى الدولي والإقليمي».

ويشارك في أعمال المؤتمر الدولي السادس للأمن MCIS-٢٠١٧ ممثلون عن ٨٥ دولة، ويتصدر موضوع مكافحة الإرهاب الدولي أجندة أعمال المؤتمر الذي سيشارك فيه ٢٠ من وزراء الدفاع، و٥٠٠ مسؤول أجنبي.

كلمة لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر موسكو للأمن الدولي أمس (رويترز)

أكد أن مزاعم فرنسا حول خان شيخون «لن تغير» موقف روسيا

الكرملين: تحقيق دولي محايد الطريقة الوحيدة لمعرفة الحقيقة

| وكالات

أكد الكرملين أن إجراء تحقيق دولي محايد هو الطريقة الوحيدة لمعرفة حقيقة ما حدث في بلدة خان شيخون في إدلب، معتبراً، أنه «من غير المفهوم» امتناع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التحقيق في الحادث، وأكد أن مزاعم فرنسا حول استخدام الجيش السوري غاز السارين في خان شيخون «لن تغير موقف روسيا من القضية».

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، في تصريح له أمس، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء: إن الكرملين والرئيس فلاديمير بوتين ما زالا يعتقدان أن السبيل الوحيد لتحديد حقيقة ما حدث في خان شيخون بريف إدلب هو «التحقيق الدولي المحايد وغير المنحاز». وتابع: إن «الكرملين يأسف ويعتبر أنه من غير المفهوم عدم تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الحادث الذي وقع في خان شيخون». وأكد بيسكوف، وفق ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت ومزاعمه حول استخدام الجيش السوري غاز السارين في خان شيخون «لن تغير موقف روسيا من القضية».

وشدد بيسكوف على أن موسكو «مندهشة للغاية» من رفض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراء التحقيق في أحداث خان شيخون.

وقال: «واقعة استخدام المواد السامة في خان شيخون لا يثير أي شكوك تقريباً، لكننا نعتبر أن من المستحيل تقديم استنتاجات حول الجانب المذنب من دون إجراء تحقيق دولي».

من جانبه قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في كلمة ألقاها في مؤتمر موسكو السادس للأمن الدولي، وفق ما نقلت «روسيا اليوم»: «هناك حاجة إلى إجراء تحقيق من الخبراء تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى أساس متوازن جغرافيا، في أعمال استفزازية مثل ما حدث في خان شيخون في ٤ نيسان، ويجب أن يكون مثل هذا التحقيق علنياً وشفافا»، ورأى أن القوى التي تعرقل إجراء التحقيق الموضوعي في حادث خان شيخون «تسعى إلى إسقاط النظام السوري».

وكان إيرولت زعم في وقت سابق بأن ما سماها تحقيقات فرنسية في عينات حصلت عليها المخابرات بلاده أثبتت استخدام غاز السارين في بلدة خان شيخون محملاً القوات السورية المسؤولية عن الهجوم.

ويرى مراقبون أن الأولى بالمخابرات الفرنسية أن تحقق في الحوادث الإرهابية التي وقعت في باريس وغيرها من المدن الفرنسية والتي أعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عنها وراح ضحيتها المئات من الشعب الفرنسي بين قتيل وجريح، بدل من اتهام الجيش العربي السوري جزافاً.

وقال إيرولت للصحفيين، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء: «نقلاً عن تقرير رفعت عنه صفة السرية نعرف من مصدر موثوق أن عملية تصنيع العينات التي أخذت (من خان شيخون) تضاهي تلك المستخدمة في معامل سورية».

وأضاف: «هذه الطريقة هي بصمة النظام وهو ما يمكننا من تحديد المسؤول عن الهجوم، نعرف لأننا احتفظنا بعينات من هجمات سابقة واستطعنا استخدامها للمقارنة».

من جانبها نقلت وكالة «أ ف ب»، عن إيرولت قوله إثر اجتماع لمجلس الدفاع عرض خلاله التقرير الذي تضمن نتائج تحاليل أجهزة الاستخبارات الفرنسية، وجاء في ست صفحات: «لا شك في أنه تم استخدام غاز السارين، ولا شكوك إطلاقاً حول مسؤولية النظام السوري بالنظر إلى طريقة تصنيع السارين المستخدم».

وصرح إيرولت، قائلاً: «بوسعنا التأكيد أن السارين المستخدم في ٤ نيسان هو نفسه المستخدم في الهجوم على سراقب في ٢٩ نيسان ٢٠١٣».

النظام التركي يعتقل أكثر من ألف شخص من أنصار غولن

اعتقلت الشرطة التركية أمس أكثر من ألف شخص يشتبه بأنهم من أنصار الداعية الإسلامي المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، وفقا لوزير الداخلية، بعد أسبوع على فوز رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في استفتاء لتوسيع صلاحياته.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن وزير الداخلية سليمان صويلو قوله: «أطلقت عملية هذا الصباح (الأربعاء) في ٨١ محافظة، وهي مستمرة. وفي هذه الأثناء التي أتحدث فيها، تم إيقاف ١٠٠٩ (مشتبهين فيهم) في ٧٢ محافظة».

وأضاف: إن «هذا إجراء ضروري في مصلحة الجمهورية التركية».

وتتهم السلطات التركية غولن بالتخطيط لمحاولة انقلاب فشلت في ١٥ تموز فيما ينفي هو أي دور له فيها.

وشارك نحو ٨٥٠٠ شرطي في حملة الاعتقالات الواسعة، بحسب وكالة الأنباء التي أضافت إنه تم إصدار مذكرات اعتقال بحق ٣٩٠ مشتبهاً فيه في اسطنبول وحدها.

وتأتي المداهمات عقب فوز أردوغان بفارق ضئيل في استفتاء على تعديلات دستورية توسع سلطاته جرى في ١٦ نيسان.

وفيما حظي معسكر «نعم» على ٥١,٤١ بالمئة من الأصوات، قال معارضو التغييرات إن النتيجة كانت لتكون معكوسة لو أن عملية التصويت جرت بشكل عادل.

وتعتبر أنقرة حركة «خدمة» التي يقودها غولن «منظمة إرهابية» رغم أن المجموعة تصر على أنها حركة سلمية تدعو إلى الإسلام المعتدل.

ولطالما طالبت الحكومة التركية الولايات المتحدة بتسليمها غولن الذي يعيش في المنفى منذ عام ١٩٩٩.

وتم اعتقال نحو ٤٧ ألف شخص حتى الآن على خلفية حالة الطوارئ المفروضة منذ محاولة الانقلاب، في حملة أمنية أثارت مخاوف الغرب.

وقبيل الاستفتاء، مدد البرلمان التركي حالة الطوارئ ثلاثة أشهر إضافية حتى ١٩ تموز.

أ ف ب

إدلب.. البحر الأسود والأكراد.. على الطاولة الثلاثية بين أردوغان وبوتين وترامب

| الوطن

جيوسياسياً، تتقاطع مصالح روسيا والولايات المتحدة وتركيا حالياً في ثلاث بؤر هي البحر الأسود، شرق سورية حيث تتخوف أنقرة من نشوء حكم ذاتي يديره حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي (بيدا) القريب من حزب العمال الكردستاني (بي كا كا) المحظور تركياً، وأخيراً، محافظة إدلب التي انحصر النفوذ التركي إليها مؤخراً مع شريط صغير من الأراضي الحدودية في ريف حلب الشمالي يضم مدينة الباب. ويستعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للقاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين، الأسبوع المقبل في منتجع سوتشي على البحر الأسود، على أن يذهب منتصف الشهر المقبل إلى أميركا للاجتماع بالرئيس دونالد ترامب، وذلك قبل انعقاد قمة لحلف شمال الأطلسي «الناتو».

على رأس أولوية هذه القمة تشكيل قوة بحرية دائمة للحلف في البحر الأسود. وكان أردوغان نفسه قد أحبط العام الماضي، اقتراحاً أميركياً دعمته وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» بقوة.

ولموسكو مخاوف جدية من مساعي أميركا لعسكرة البحر الأسود، الأمر الذي لا يشكل إحباطاً للنجاحات التي حققتها روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط عبر إنشاء قوة بحرية دائمة هناك وتحويل مركز الإمداد في طرطوس إلى قاعدة بحرية، فحسب، بل تهديداً خطيراً لروسيا في حديقتها الخلفية، لم تشهده منذ الفترة اللاحقة على مؤتمر برلين عام ١٨٧٨.

هكذا، تتعقد الخيوط من حول هذه البؤر: البحر الأسود، شرق سورية، محافظة إدلب، وبينما تخطب موسكو وواشنطن ود أردوغان بخصوص البحر الأسود، يشكل شرق سورية رافعة ضغط أميركية على تركيا لضبطها استراتيجياً ودفعها للانخراط أكثر في خطط «ناتو» للبحر الأسود، وينطبق ذلك بالمثل على محافظة إدلب فيما يتعلق بروسيا وتركيا.

وتوسعت ساحة مناورة أنقرة في المنطقة. جاء ذلك جراء عداء إدارة ترامب لإيران وحزب الله بخلاف إدارة سلفه، وسعي هذه الإدارة إلى إدامة وجود قواتها العسكرية في شرق سورية وغرب العراق، والذي لن يكون له سند من دون مرساة إستراتيجية قوية مثل تركيا. كما صبت نتائج الاستفتاء على الدستور الجديد، في صالح أردوغان الذي بات موقعه الداخلي أشد رسوخاً.

بناء على ذلك تحرشت تركيا بـ«وحدات حماية الشعب» الذراع العسكرية لـ(بيدا) في كل من جبل شنكال شمال العراق، وجبل كرا تشوك شمال شرق سورية. وأصر وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، على أن بلاده أبلغت موسكو وواشنطن قبل ساعتين من تنفيذ عملياتها الجوية في شمال العراق وسورية. ويتناقض هذا التصريح مع القلق العميق الذي أعربت عنه وزارة الخارجية الأميركية الاثنين، وتفقد قائد عسكري أميركي من قيادة التحالف الدولي، الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش في سورية والعراق، لمقر القيادة العامة لـ«الوحدات» الذي استهدفته الغارات التركية. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر في مؤتمر عبر الهاتف مع الصحفيين: «التحالف لم يوافق على هذه الضربات التي أدت إلى خسائر مؤسفة للأرواح في صفوف قوات شريكة لنا في قتال (داعش)»، لكنه أشار إلى أن بلاده تدرك مخاوف تركيا إزاء «العمال الكردستاني» فإن الضربات الجوية عبر الحدود تضر بجهود التحالف لمكافحة التنظيم المتشدد.

ورفضت الحكومة التركية هذه المواقف الأميركية. وقال وزير شؤون الاتحاد الأوروبي عمر جليك: «تركيا العضو في الناتو قصفت معسكرا إرهابيا زاره قائد عسكري أميركي، ثم يتبع ذلك تصريحات من واشنطن تعرب عن (قلقها)»، واستدرك قائلاً: «ما ينبغي أن نقلق بشأنه هو زيارة القائد الأميركي نفسها». ووصف التعاون بين القوات الأميركية وعناصر «الوحدات» في سورية، بـ«الأمر غير المقبول لتركيا، ومن شأنه تعكير صفو العلاقات القائمة بين أنقرة وواشنطن على اعتبار أنهما حليفتان في ناتو».

وبدا أن مواقف واشنطن الكلامية لم تقنع قادة «الوحدات» بعدم وجود اتفاق سري أميركي تركي ضدهم، وهو ما قد يدفعهم إلى مزيد من الانفتاح على سورية وإيران وروسيا. وأكدت قيادة «الوحدات»، أن العدوان التركي يأتي لعرقلة عملية غضب الفرات، ولم يكن ليحصل «من دون علم قوات التحالف الدولي»، واستطردت «صمت التحالف أمام هذه الهجمات، يثبت صحة ذلك».

وبدوره أكد مسؤول مكتب «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة في الحسكة علي السعد أن الاعتداء التركي «ما كان ليكون لولا الموافقة الأميركية»، واصفاً هذه الموافقة بالرسالة لـ«قوات سورية الديمقراطية» التي تضم «الوحدات». وألمح إلى وجود «توافق تركي أميركي» لتسليم كامل شنكال إلى مسلحي «حزب الديمقراطي الكردستاني».

وامتد التوتر لأول مرة إلى مناطق عفرين، حيث قصفت المدفعية التركية أمس، مواقع تابعة للجيش السوري وأخرى لـ«الوحدات» الكردية فيما أسمته رئاسة الأركان التركية «رداً» على سقوط قذيفتي هاون على الأراضي التركية من مناطق سيطرتهما.

وذكرت الأركان في بيان لها، نقلته وكالة أنباء «الأناضول» التركية، أن قذيفة أطلقت من مدينة عفرين الخاضعة لسيطرة «حماية الشعب» أصابت مخفراً حدودياً تركيا في ولاية هاتاي (لواء إسكندرون السليب). وأضاف: إن قذيفة أخرى أطلقت من مناطق سيطرة الجيش السوري من دون أن يحددها، وأصابت مخفراً حدودياً آخر بنفس الولاية.

وفور تعرض المخفرين لاعتداء بقذائف الهاون، قامت المدفعية التركية المتمركزة في المناطق الحدودية، بقصف مواقع الجيش السوري و«الوحدات»، وفق قواعد الاشتباك، بحسب ما ذكرت الأركان التركية.

ويلمح البيان إلى ما يبدو أنه تنسيق بين الجيش السوري و«الوحدات» في ردهما على العدوان التركي. وامتد القصف التركي المدفعي إلى مواقع جديدة بريف الحسكة الشمالي وذلك في حين اشتد التوتر ما بين «الديمقراطية» والمليشيات المتحالفة مع أنقرة في محيط بلدة إعزاز بريف حلب الشمالي بعد العدوان التركي، والتي أحبطت على الأرجح مساعي واشنطن لتسليم «الديمقراطية» مناطق في تل رفعت المجاورة لميليشيا «لواء المعتصم».

سفن حربية روسية في البحر الأسود (عن الإنترنت – أرشيف)